

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٥

بالغاء البند الخامس من المادة (٣٢) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ م في شأن الخدمة المدنية

ينص البند (٥) من المادة (٣٢) من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ م في شأن الخدمة المدنية، بعد تعديله بالمرسوم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ م على العزل بقرار من مجلس الوزراء كسبب من أسباب انتهاء الخدمة، وقد أجاز هذا البند للموظف المعزول ان يتظلم لمجلس الوزراء خلال ستين يوماً من اعلمانه بقرار العزل، ويكون قرار المجلس في التظلم نهائياً ولا يخضع القرار الصادر في هذا الشأن للطعن أمام القضاء.

المحامي مسفر عايش

mesferlaw.com



ورغبة في تحقيق الاستقرار واقداره النفسي للموظف العام حتى يطمئن على يومه وغده حتى ينعكس ذلك على مستوى الأداء العام في دور الحكومة وفي الهيئات والمؤسسات العامة فيؤدي ذلك في النهاية الى رفع معدلات الانتاج، ولأن في القوانين القديمة ما يكفي لمسالة الموظف تأديبياً اذا اقتضى الأمر، وفي هذه القوانين جزاءات رادعة تصل الى حد إقصاء الموظف المذنب عن وظيفته

لذلك فقد رتب التصرف في المادة الأولى من هذا القانون على الغاء البند الخامس من المادة (٣٢) من المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ م في شأن الخدمة المدنية، وتضمنت المادة الثانية منه على الغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥

بالغاء البند الخامس من المادة (٣٢) من المرسوم

بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ م

في شأن الخدمة المدنية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ م في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وعلى المرسوم الصادر في ٧ من جمادى الأولى ١٣٩٩ هـ الموافق ٤ من إبريل سنة ١٩٧٩ م في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسيم المعدلة له،

واتفق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

مادة أولى

يلغى البند (٥) من المادة (٣٢) من المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ م انشراحاً اليه.

مادة ثانية

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

بجابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في ٢٩ عرم ١٤١٦ هـ
الرافض . ٢٧ بوب ١٩٩٥ م